

اذا وقع لا يكون الا واجباً كالفصل اي تطيين نفسه يصح ان يكون
راجعاً لقوله رعية ويكون المني اي لم تطيين نفسه للمسح لعدم النظافة
فيه فهذا هو المراد بالرعية اي الكراهة وليس المراد كراهة من حيث
نسبته للمني لان ذلك كثر ويكون معنى لم تطيين بالنسبة لرجوعه
للمسح اي لم تطيين نفسه للمسح المشبهة التي طوان له في دليل المسح
في الاولى وكذا الثاني بعدها فلوليسم ان شروع في مسابيل
حسنة مفرجة على هذه الشرط بعضها على المنطوق وبعضها على المفهوم
ولو قدم مسابيل المنطوق كان اولي ولان الحنف يدل ان يؤخذ من
هذه التعليل انه لو كان على الرجل مسح اوده من جامه او مسح تحت
الاطراف او شوكه راسها ظاهرة ولو قلت بقي محلها بما يصح في المسح
او كان على الرجل نجاسة انه لا يصح المسح على الحنف وبه قال بعضهم والرفع
ان ما عدا النجاسة لا يمنع من صحة المسح واما النجاسة فتستعمل
ويؤاخذ بها المسح انما حصل ذلك طريقتان الاولى ان اللبس على
طهارة وكونه ساتراً والتمتع ومنع نفوذ الماء حكم وهو انه لا بد ان
تكون موجودة وقت اللبس والالم يصح المسح ولو حصلت بعد
ذلك بل لا بد من التزح واللبس بشرطه واما الطهارة المحيطة فيصح
لبس الخمس والمتعمس ثم ان طهره قبل المسح ولو بعد احدث مسح
والطريقة الثانية تقول ان لم يكن الاصور المذكورة موجودة وقت
اللبس لم يصح ولو حصلت بعد ذلك ولو قبل احدث واما ان كانت
موجودة وقت اللبس ثم فقدت فان حصلها قبل احدث صح والا
فلا واما ان فقدت الشرط بعد احدث وجب التزح ولا يمنع
تخصيلها بعد ذلك ليلته بالرفع فاعلم سبب بان احدث بعد
الغروب وقوله ان الابان احدث بعد الظهر فلو احدث الليلي
ولو

ولو احدث لانه لا ينفرج عما قبله بل هو مستأنف سئل اطلاقه اي
في جميع ما سبق مما قوله والمسح على الحنفين جاء من قوله بل لا بد من شرط
ومن قوله ويمسح المقيم يوماً وليلاً والمسافر للمائة ايام ولياليتين ولان في
هذه المسالك كونه يفرغ لكل فرض لانه يمكن ان يصور ما اذا ترك الفرض
فانه يصح للمواقل يوماً وليلاً ان كان مقيماً او لئلا ان كان مسافراً وبعد
ذلك يفرغ ولو كانت طهارته باقية اما حدثه الدائم قد يقال ان حدثه
الدائم كغيره الدائم في ان كلاً منهما ان اراد فوضاً اخر وجب تزح الحنف
والطهر الكامل فكيف قوله فلا يحتاج معه الى استيناف طهر الا ان يقال
بالنسبة للمواقل بمعنى انه اذا صلى الفرض و اراد ان يصلح النقل
وحدثه الدائم يتجزئ به صلاة النقل ولا يحتاج معه الى استيناف طهر
تجلاً ما اذا صلى الفرض و احدث حدثاً غير الدائم فانه لا يتسبغ النقل
الا ان توضحا وصح على الحنف فان قوله بذلك الاعتبار وان كان اذا اراد
فرضاً اخر لا بد من تزح الحنف والطهر الكامل فيها بطل طهره ظاهره
ولو بالنسبة للمواقل وهو كذلك ويكون ذلك بمنزلة حدث طهر عليه
غير حدثه الدائم فيجرب ما تقدم فيه فاذا الابد في هذه الحالة ان يصلي
الفرض اعاد احسبوا والمصعب والوضوء ويمسح على الحنف ويصل فريضاً
ونفلاً وان اراد نفلاً فذلك يفيد احسبوا والمصعب والوضوء ويمسح
على الحنف ولا يحتاج الى تزح الحنف فان اراد فرضاً اخر وجب تزح الحنف
والطهر الكامل فان مسح في الحضرة تعينه لقوله ويمسح المسافر
ثلاثة ايام اي ما لم يمسخ في الحضرة والسفر ثم يتيمم والفقهاء يمسخ
مسافرهم بان قوله مسح بقوله في الحضرة فانه مسح في السفر
ولم يتم كل مدة المسافر وان اقام فغيره ما ذكره المصنف فاذا ذكره المعنى الثانية
بعض محترز قوله في الحضرة واما منهم قول مسح في الحضرة